

# مقدمة الترجمة

للدكتور/ السيد البهواشي



## مقدمة الترجمة

يُعتبر اصطلاح العولمة Globalization من أحدث المفردات اللغوية التي شاع استخدامها، واتسع نطاق تداولها بسرعة كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية؛ لارتباطها بالتغيرات السريعة التي شهدتها النظام العالمي في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والعسكرية.

والعولمة كفكرة ليست جديدة تماما، لكن سبقتها كثيرا من الأفكار والنظريات التي تتشابه معها وتمائلها إلى حد كبير. غير أن كلامها لا تُعبّر إلا عن بُعد واحد من أبعاد العولمة التي يتسع نطاق مفهومها ليشملها جميعا.

ومن بين هذه الأفكار **نظرية التحديث Modernism**، وما أدى إليه التصنيع من ظهور أنواع جديدة من العلاقات والروابط بين المجتمعات الصناعية. كما يلاحظ وجود تشابه واضح وملحوظ بين صورة العالم كما يرسمها مفهوم العولمة، وفكرة مارشال ماكلوهان Marshall McLuhan عن القرية الكونية Universal Village عام ١٩٩٤ من ناحية، وفكرة المجتمع العالمي الذي يتميز بظهور طراز جديد من التفاعلات التي تحدث بصورة متزايدة بين الهيئات والمنظمات عبر القومية - Cross National من ناحية أخرى.

والعولمة كما تدل عليها الصياغة اللغوية، سواء باللغة العربية أو الإنجليزية، ذات مضمون ديناميكي يشير إلى عجلة مستمرة من التحول Transition، والتغيير Change، والصيرونة Obligation. فعند القول بعولمة النظام الاقتصادي، أو بعولمة السياسة، أو عولمة الثقافة، فإن ذلك يعنى تحول كل منها من الإطار القومي National، ليندمج ويتكامل مع النظم الأخرى المثيلة لها في العالم.

ولتحقيق هذا الاندماج والتكامل، تلجأ العولمة - في أحيان كثيرة - إلى استخدام العنف السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، لإقصاء خصومها من الأنظمة الأخرى، وقمعها والإحلال بدلا منها. ومن هنا يقال أن العالمية التي كانت موضع انتقاد من جانب المعارضين لها في وقت ما، أخف وطأة من العولمة. **فالعالمية**

**Internationalism** يُقصد بها عملية تكثيف الاتصالات والانفتاح بين الدول، وتزايد الاعتماد المتبادل بينها، وإن كانت كل منها تظل متميزة ومنفصلة عن غيرها من الدول. وفي ظل العالمية، لا تكون الدولة هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي. لكن توجد إلى جانبها الهيئات متعددة الجنسيات والمنظمات العالمية. علاوة على ذلك، تطرح العالمية أفكاراً إنسانية قد تُقبل بالتبادل بين الثقافات المختلفة حينما يحدث تداخل أو امتزاج بينها.

**أما العولمة Globalism** فتتزع إلى تحقيق الترابط والتداخل بين الدول في أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة وغيرها، دون مراعاة لمبدأ السيادة الذي يأخذ في التقلص والتآكل تحت تأثير حاجة الدول إلى التعاون فيما بينها سياسياً واقتصادياً وبيئياً وتكنولوجياً وثقافياً وغير ذلك. كما أن غاية العولمة هي أن تسلب الدول، خاصة الضعيفة والفقيرة منها، إرادتها وهويتها، وتقييد حريتها في التصرف حسب مشيئتها.

ويتساءل البعض عما إذا كان العالم يشهد ولادة العولمة حقاً، أم أن العولمة ما زالت مضغفة في طور النمو وتداعب خيال الكتّاب والمثقفين. فمثلاً يرى هيرست Hurst وطومبسون Thompson (١٩٩٦) أن عصر العولمة لم يبدأ بعد؛ لعجز الحكومات القومية عن مواجهة التوجهات الاقتصادية الكونية، بالإضافة إلى عدم سيطرتها على القوى الاقتصادية العالمية، وإخضاعها للرقابة والتنظيم. كما أن الاقتصاد الدولي ليس اقتصاداً عالمياً، نظراً لتركز التجارة والاستثمار في ثلاثة تكتلات، هي أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان.

علاوة على ذلك، إذا كانت ثورة الاتصال، وما ترتب عليها من انفتاح دول العالم بعضها على بعض معرفياً وثقافياً، من أقوى الحجج المدعمة لفكرة العولمة، فإن العالم ما زال منقسماً إلى شطرين أو عالمين: أحدهما عالم متقدم قطع شوطاً كبيراً من التطور والتقدم في مضمار العولمة. أما العالم الآخر فيشمل الدول النامية أو الفقيرة التي لم تعمل جاهدة لمواجهة التغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية، التي تهب رياحها من الغرب في إطار ما يُعرف بتحديات العولمة Challenges.

وعلى صعيد آخر، هناك اعتقاد بأن العالم قد شرع فعلاً في الدخول في عصر

العولمة فهناك زيادة كبيرة في معدل التحول الاقتصادي، الذي أدى إلى ظهور سياسة عالمية جديدة تتسم بتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول اقتصادياً، فضلاً عن ظهور أسواق الأوراق المالية العالمية، التي ترتب عليها تزايد حركة تداول العملات العالمية. وقد عزز ذلك التقدم التكنولوجي في الاتصالات، الذي ترتب عليه تضاؤل الفوارق الثقافية بين الشعوب، حيث يسود العالم اليوم ثقافة عالمية، أو كونية، مما جعل العالم قرية صغيرة.

ومهما كانت الرؤية للعولمة، فإنها تمثل ظاهرة كوكبية أو عالمية سوف تتبلور شيئاً فشيئاً، آتياً أو مستقبلاً، ومقدر لها أن تسود العالم، كرها أو طواعية، مع ملاحظة أن القسر والطواعية لن يكونا عن طريق هيمنة القوة العسكرية وحدها، وإنما سوف يحدث التغيير وفق آليات وقواعد تحكم أسواق الإنتاج الصناعي والزراعي والعلمي والمعرفي. ووسيلة هذا الانتشار الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، الذي بلغ من التقنية درجة جعلت من العالم شرقاً وغرباً، وشمالاً وجنوباً، قرية صغيرة تتحدث لغة واحدة، مَهْمَا تعددت الألسن، وتنوعت العادات والتقاليد، داخل الحدود الجغرافية التي ستبدو هي الأخرى مثل الخطوط الوهمية في ظل هذه العولمة، وإن كانت ستبقى كشاهد يرمز للفواصل المكانية بين الدول.

وتأسياً على ذلك، فلعل أخطر التحديات التي ستواجه الهويات القومية في العقود المستقبلية من الألفية الثالثة قضية العولمة. ومنبع الخطورة مفهوم العولمة ذاتها. فهناك إجماع على أن العولمة تعنى بالأساس أموراً أربعة: أولها تفكيك الدولة القومية ككيان سياسي. وثانيها تمييع وتذويب مفاهيم الوظيفة الاجتماعية للدولة. وثالثها إعادة صياغة العلاقة بين رأس المال والدولة. ورابعها إحداث تغيير شامل للمقيم طبقاً لمفاهيم الليبرالية الجديدة Neoliberalism.

وتشير أدلة كثيرة إلى أن الأطروحات التي تثيرها العولمة هي خلاصة التجربة الأمريكية التي بدأت منذ عقد الثمانينات من القرن العشرين وسميت بشورة المحافظين الجدد Neoconservatism، التي انبثقت عنها مفاهيم اقتصاديات ريجان Regonomics، مع اختلاف سرعة التنفيذ وشموله باختلاف المواقع. هذه الثورة قامت على أساس تهميش دور الدولة المركزي في توزيع الثروة المجتمعية عن طريق

الضرائب. وهو ما يعنى التخلي تماما عن مفهوم العدالة الاجتماعية الذى كان قائما على إعادة توزيع قسط كبير من الناتج القومى السنوى فى إطار ميزانية مركزية. وقد أحدثت هذه الثورة تغييرا جوهريا فى العلاقة بين رأس المال والعمالة، الربح والأجر، لصالح رأس المال.

ولا يقل عن ذلك خطورة أن هذه الثورة أدت أيضا إلى إعادة تحديد مفاهيم الحرية ومسئولية الفرد، بصورة غيرت العلاقات المجتمعية بشكل جذرى. فمع التأكيد على سيادة ليبرالية السوق الكاملة، ساد مبدأ الأغنى على مبدأ التضامن الاجتماعى، وأصبح النجاح الاقتصادى هو القيمة الأخلاقية العليا، وأصبح تحقيق أقصى ربح ممكن هو الهدف المطلق، وبذلك تفكك الفرد من المجتمع، وتحررت الأنانية من الصالح العام.

ولذلك يساور البعض القلق، ويتتابهم كثير من الشك فى قيمة العولمة ونتيجتها، لما يلاحظونه من أن القوة المهيمنة على العولمة وتقودها فى هذه الآونة هى الولايات المتحدة التى تمتلك أقوى التكنولوجيات المصاحبة للعولمة. فإذا كانت العولمة غايتها سيادة اقتصاد وسياسة وثقافة أمة من الأمم على بقية اقتصاديات وسياسات وثقافات الأمم الأخرى، بحيث يتسع العائد السياسى، والمنتج الاقتصادى، والإبداع الثقافى لأمة من الأمم، ليتداخل فى فواصل الأمم الأخرى، مثلما حدث أن كان الإنتاج الغذائى والزراعى والصناعى الآسيوى مهيمنا على أوروبا وحوض البحر المتوسط، وبالتالي هيمنت الثقافة الآسيوية على ثقافات الأمم الأخرى، نتيجة لكون آسيا آنذاك مصدر القوة التى تلبى احتياجات الآخرين. ومثلما حدث عندما جاءت الدولة الإسلامية بنظم وعلاقات وفنون عسكرية إلخ، سادت على بقية الأمم فى العالم القديم مثل الفرس والروم، وغيرهما من أمم كانت ذات حضارات، وبالتالي هيمنت الثقافة الإسلامية فى لغتها وآدابها، لأنها كانت قوة جديدة وصاعدة، لها قيمها ومبادئها، فأثرت فيما حولها، وسادت عليها. وهو ما يحدث نفسه فى الوقت الحاضر من وجود قوة عالمية أحادية، تتمثل فى الولايات المتحدة، تنشر نفوذها وتبسطه على دول العالم، كل حسب مستواها وقدراتها وإمكاناتها.

ومهما كانت الرؤية للعولمة، فإنها أكثر الاتجاهات انتشارا فى بداية العقد الأول

من القرن الواحد والعشرين. ونتجت هذه الظاهرة من التكامل والترابط بين القطاعات المالية والاقتصادية. وتشير كل الدلائل والمؤشرات إلى أن الاتجاه نحو التعولم سوف يجعل البنية التحتية infrastructure للأفراد وللأمم تتكامل مع بعضها البعض، وتسمى للإفادة منها. والعالم المعولم معناه العالم المترابط سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وتربويا في اتجاهات متعددة.

والإتجاه نحو التعولم ظاهرة معروفة تاريخيا منذ تطور التجارة الدولية. ورغم ذلك فهي ظاهرة حديثة نسبيا، نتيجة العوامل التالية التي شهدتها السنوات الأخيرة:

• **التغيرات الجيوسياسية Geopolitical** التي تمثلت في إطلاق سلطة الولايات المتحدة وهيمنتها على العالم، وسعيها لنقل السيادة من يد حكومات الدول إلى السلطات المحلية والإقليمية، وتطوير الاتحادات القومية، كل ذلك أدى إلى إحداث تغيرات درامية في عمليات التبادل بين الأمم والشعوب.

• **سيطرة أيديولوجية قوى السوق**، وانتهاء تعليميات وأوامر regulations الأسواق المالية والاقتصادية القومية عقب الاتفاقية الدولية العامة للتجارة والتعريف الجمركية (الجات GATT). وتوسعة أيديولوجية السوق الحرة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي السابق.

• **سرعة التطورات التكنولوجية في مجال الاتصالات** ساهم في تبادل المعلومات والوصول إليها في أي وقت، ومن أي مكان في العالم. الأمر الذي ساهم في سرعة تداول الإنتاج، والسلع والخدمات وتدفق رؤوس الأموال والافكار.

• **زيادة العائد من استثمار رأس المال**، وتحديد وحدات إنتاج السلع والخدمات في أي مكان من العالم، كل ذلك ساهم في توحيد وعولمة الكوكب الأرضي.

وهناك مضامين implications رئيسة لظاهرة العولمة. من هذه المضامين:

- \* ظهور مجتمعات التعلم نتيجة تعدد مصادر المعلومات والاتصال.
- \* تقدم وتطور الفصل والحرمان الاجتماعي Social exclusion الذي يرفضه معظم سكان المعمورة.

✳️ تحولُ طبيعة العمل، بجانب الحاجة إلى مزيد من المرونة والحراك، وأهمية مهارات الاتصال، والعمل الجماعي، والاستخدام المتزايد للتكنولوجيات الجديدة.

وفي سياق هذا العالم المتغير، تتزايد الحاجة إلى قيام التعليم بدور رئيس في تحقيق التكامل الاجتماعي والمهني. والتحديات التربوية التي تثيرها العولمة عديده، منها على سبيل المثال:

• **الحاجة إلى إعادة التفكير في توزيع محتوى التعليم**، وربط مصادر المعلومات بعضها ببعض. فتعدّد مصادر المعلومات (الصحف، الراديو، التلفزيون، والإنترنت، والأقراص وغيرها) بالإضافة إلى تطوّر المعرفة في مجالات العلوم والتكنولوجيا، يتطلب تحديث المحتوى التعليمي من حين لآخر، ومراجعة تصميم المناهج وتدرّس المقررات. وهناك حاجة أيضا للتعاون مع مصادر المعلومات - مثل متاحف العلوم - التي يمكن أن تلعب دور الوسيط بين منتج المعرفة (الجامعات) ومستهلكيها (التلاميذ والطلاب).

• **الحاجة إلى تنمية وتطوير المهارات جنباً إلى جانب المعرفة.** فالتطور السريع لمجتمعات هذا الزمان، خاصة تلك التي شهدتها أسواق العمل، تتطلب مهارات بعينها من الأفراد، التي أعلنتها اليونسكو في تقريرها الصادر عام ١٩٩٦: «تعلم لتعرف، تعلم لتفعل، تعلم للعيش معا، تعلم لتكون». هذه المهارات تتطلب إعادة تعريف وبناء البرامج التعليمية باستخدام المدخل أو الأسلوب القائم على الكفاية Competency-Based Approach. ومعنى ذلك أنه من الآن فصاعداً لا بد أن تركز المناهج وتشجعهم على اكتساب مهارات وكفايات بعينها في نهاية كل مرحلة تعليمية، وهذا يتطلب ضرورة تغيير طرق التعليم والتعلم وإجراءات التقييم والتأهيل.

• **الحاجة إلى ربط المناهج باحتياجات مختلف الجماعات الثقافية والاجتماعية من أجل الحفاظ على التماسك والوحدة القومية والاجتماعية.** فظاهرة العولمة قد ساهمت في توسعة الفجوة بين المُعَوَّلِّين والمُعَوَّلِّين محلياً وإقليمياً وقومياً ودولياً. الأمر الذي أحدث مشكلات للسلطات المسؤولة في كيفية المحافظة على التماسك الاجتماعي.

ونتيجة لذلك، تقع على التعليم مسئولية القيام بدور في تحقيق هذا التماسك. فقلماً أخذت الخلفيات الاجتماعية والثقافية للمتعلمين في الاعتبار عند وضع المناهج وتطبيقها. وغامشياً مع هذا الموقف، لا تكتفى المناهج بالإشارة إلى الهوية الثقافية، أو تنمية وتطوير مفهوم المواطنة والوطنية، بل لابد من أن تشمل المناهج في وحدتها على تدريس التعايش السلمي.

والتدريب للتعايش معا يضاهاى ويرادف Synonymous عملية تطوير الفهم لطبيعة الشعوب، وتقدير وإدراك التداخل فيما بينها، مع احترام قيم التعددية الثقافية والتفاهم والسلام المتبادل. وهناك طرق كثيرة لتضمين ذلك فى المناهج. من بين هذه الطرق والاستراتيجيات:

• عن طريق تحديد مجالات التدريس الجديدة، خاصة فى مناهج التاريخ والجغرافيا واللغات الأجنبية. فقد أوضحت دراسة أجرتها جامعة جنيف الدولية أن مناهج التاريخ والجغرافيا يمكن أن تلعب دورا فاعلا فى تحقيق ونشر مبدأ التعايش سويا. وأوضحت ثلاث طرق لتدريس الجغرافيا، هى: «النموذج المغلق»، Closed model الذى يصور المجتمع متقوقعا ومنغلقا على نفسه داخل حدوده القومية، «والنموذج المعارض» Opposing model الذى يأخذ فى اعتباره الوحدات المتصارعة داخل المجتمع (إدرايا وجغرافيا واقتصاديا ولغويا داخل الحدود القومية)، «والنموذج الشامل»، Comprehensive الذى يأخذ فى اعتباره وجود وحدات عديدة داخل وخارج الحدود القومية، وتفاعلاتها ومصالحها المتبادلة. وواضح أن النموذج الشامل يدعم مبدأ التعايش سويا، لأنه يشجع الانتقال من المحلية إلى العالمية، ويسهم فى تنمية وتطوير مفاهيم الهوية، والآخر، والتداخل، والعالمية.

• عن طريق إدخال موضوعات جديدة فى المناهج، مثل القضايا البيئية، والمواطنة. بمعنى أن التعليم لابد أن يكون له دور فاعل فى بعض القضايا العالمية، مثل: تحديد النسل، والتصحر، والبيئة، والاستهلاك، والمواطنة، عن طريق جعلها جزءاً لا يتجزأ من المناهج الدراسية. وأكد مشروع كويك Quebec عن «التعلم من أجل مواطنة فاعلة» الذى عُقد فى كندا عام ١٩٨٨، أن إدخال هذه المفاهيم يتطلب مراجعة تصميم وتخطيط المناهج باستخدام مدخل أو أسلوب شامل، وتطوير طرق تعليم وتعلم

شاملة، وإشراك كل المعنيين Stakeholders لمساعدة المعلمين على تطبيق ما يتعلمونه في الحياة العملية.

• عن طريق تطوير موافقة اجتماعية على جوهر عام للقيم. فتدريس قيم مثل قبول مبدأ التنوع diversity ، والعدالة fairness، والتسامح tolerance، يسهم في تعلم مبدأ التعايش سويا. وقامت أستراليا بمشروع رائد في هذا المجال. إذ وضعت «ميثاقا للقيم» A Charter of Values، متضمنا قائمة بالقيم المقبولة، والمطلوب غرسها وتنميتها في المجتمع الأسترالي. وتقوم كل ولاية باختيار - من القائمة - القيم المناسبة لها، بشرط المحافظة على الهوية القومية، والحرص على تنمية مبدأ التعايش سويا على المستوى المحلى والإقليمي والقومى والعالمى. فولاية كوينزلاند Queensland، على سبيل المثال، تحرص على تدريس قيم الشفقة والحُنى Compassion، والمساواة equality، واحترام الحقوق الإنسانية.

دكتور/ السيد البهواشى

مسقط في ١/١/٢٠٠٦م

١/ ذى الحجة / ١٤٢٦هـ